فاجابها الزوج بانت طالق مثلا على ذلك اي على المثل المنوي بانت حيث قالت بذلت مثل صداقي وطلقني على مثل صداقي وان لم ينو ذلك فتتوجه البذل الى اسقاط ما في الذمه لابياني الا ان زعم راعم انه صريح في الهبه الذي لفظها صريح في الابرا على الاصح فح يكون الخوارزمي التي مرت لما فيها وان زعم راعم فاذكره فقد سيرت عبارات الاصحاب فلم ار من ذكر صراحتها اي لفظه بذلت في شيء من الابواب وقد حصر القاضي ابو الطيب في المجرد الالفاظ الصريحه في الابرا كما نقله عنه في التقنيه فقال والالفاظ الابرا تسعه ابرات وعفوت واسقطت وتركت ووضعت واحللت ومليكت ووهبت هذا او في صراحة لفظ التمليك وجهان منشاهما ان ما لم يرد على لسان الشارع ولكن شاع على السنة حمله الشريعه وكان هو المقصود هل هو صريح ام لا والاصح صراحته وفي صراحة لفظ التحليل ايضا وجهان الصحيح الصراحة وايده الادرعي بنص في البويطي فتعين كون لفظ البذل كناية في الابرا ان نوت ببذلت ووهبت لا يستعمل في معنى الهبه لتوافقهما من حيث الاعطاء فلا يفيد ما مر عن ابن عجيل انها لو حلفت لا بذلت فابرأته اولا ابرات فبذلت لم تحنث لان مراده اذا قصد معنى احدهما بالاخر فلاحت ما بينهما من التباين لان حقيقة الابرا الاسقاط وحقيقة البذل الاعطا ولا يفيد افهم ربما راعوا في الابرا معنى التمليك وبينه وبين البذل نسبة ما بينه وبين الهبه لان مراعاتهم ذلك في بعض الافراد تقرن خارجه لا تعلق لها بالحقيقة اللغويه هذا وقد قال المحقق في شرح المنهاج لا خلاف ان المقصود به اي الابرا الاسقاط وان هذا المقصود حاصل منه وقال ايضا الصحيح انه اسقاط ولكن اختلفوا هل هو محض كالاعيان ام تمليك للمديون ما في ذمته فاذا ملكه سقط على طريقين في التتمه سماها الرافعي راس مال فهو اسقاط فيه شايبة التمليك كما نقله عنه في الروضه فان قلت قضية قول الفقيه المذكور في جوابه الذي مر اذا نوى شيئا لا يحتمل اللفظ لم يلتفت الى نيته لانها نيابة بلفظ ان لا يكون البذل كنايه في الابرا لان اللفظ لا يحتمله لبعد ما بين الماخذين قلت هو كنايه فيه لجنس من حيث اللفظ من حيث انه من حيثية بيع لاحد الفاظ الابرا وهو لفظ الهبه لما بين الهبه والبذل كناية في

الابرا نعم ان نوى به الهبه صار كناية لانها صريح في الابراء من حيث التدرج لا من حيث القصد يحصل ان الابرا يورده الديون فمن ثم لم يصح الابرا من الاعيان والبذل مورده الاعيان فلقيام عدم صحة بذل الديون وهو الذي قاله شيخنا قدس الله روحه والهبة مورد هما كل منهما لان حقيقتها التمليك بلا عوض وذلك يصلح واردا على القسمين وجازت فيه الهبه بالبذل دون الابرا الوجود له المناسبه بين التمليك والبذل من حيث الاعطا الصادق عليهما وعدم المناسبه بين التمليك والحط عليه في الهبه الذين انما هو بطريق التبعيه فليتامل وقول شيخنا العلامه وجيه الدين نقلا عن المزجد في فتاويه لو قالت جعلت لك صداقي على طلاقي كناية لان الجعل كناية في الهبه فاذا نوت فكانها قالت وهبتك صداقي على طلاقي ومثل ذلك صريح في البيع وصريح وصريح البيع كنايه في الصداق كما مر وضريح في الابرا ان وقع في دين فهي مسئلة الخوارزمي المشهوره ثم قال قدس الله سره ويظهر الفرق بين جعلت وبذلت قلت ان اراد ظهوره من حيثيه لغويه فمن اين وفي القاموس ما لفظه جعل له اعطاه اياه قال قلت قد يفرق بكثره سعيه في اللغه فاحتاج الى التخصيص بالنيه قلت جميع شعبه لا يتعدى باللام فتامل جعل هذا بمعنى اقبل او بمعنى طفق وهكذا نجدها متعديه بغير اللام نحو اقبلت وطفقت فلا يترك بينها وبين جعل هو هنا بمعنى الاعطاء الا من حيثيه التوافق في المصدر او الفعل نعم يأتي جعل متعديا باللام بمعنى سما وهو في الاعطا وانما خرج عنه لامر خارج نحو ويجعلون لله البنات اذ خروجه عن الاعطاء الى التسميه انما هو لاستحالة ان يفسر بالاعطا فح لا يظهر فرق بين البذل والجعل بل لفظ الجعل اظهر من لفظ البذل على المعوظه الذي فيها نسوبين في الخلع بل وفي الهبه ايضا ثم رأيت شم صرح في الانوار بصراحة لفظ جعلت ما استحقه على فلان لك بما لك على في الحواله واقروه وصرحوا في باب الهبه بان لفظه الجعل فيها كنايه فح القياس كون لفظ الخلع اولى من لفظ البذل فتوى شيخ شيوخنا العلامه صفي الدين المزجد الله قال في فتاوى في مسئلة البذل الا الجعل اذ علم المزوج بما قال اي حكمه انه لا عوض فيه فهو مبتدي لطلاق فيقع رجعيا وان ظن انه وجد